

مشروع مكافحة الأمية من وحي الديمقراطية الحقيقية

أرسل معالي وزير الشؤون الاجتماعية صيغته المدوية لمكافحة الأمية في الأوساط الشعبية ، ثم انتهى بالفكرة الى أيداد خيرة مجربة تفحص عنها وتقلبها على وجوهها ، وتحياتها مشروعا عمليا قابلا للتنفيذ ، بعد أن كانت نداء وجدانيا في عالم النظريات .

هذا المشروع من إيحاء الديمقراطية الصميمة ولا شك ، فإنه ليعصب تصور الديمقراطية في العصر الحديث مقترنة بالأمية والجهل ، فالديمقراطية في صميمها من الناحية السياسية معناها إشراف الشعب على توجيه السياسة العامة واختيار ممثليه في البرلمان على أساس القيام بهذا التوجيه ، ولن يستطيع شعب أمي جاهل أن يحسن اختيار ممثليه كما أنه لا يستطيع القيام بتوجيه السياسة العامة لعدم إلمامه بالسياسة العامة .

فإذا اتجهت همة وزير الشؤون الاجتماعية الى القضاء على هذه الأمية ، فهذا معناه تحقيق المعنى الأول للديمقراطية السياسية ، وتمكين أسس هذه الديمقراطية في البلاد ، وذلك ولا شك عمل من الأعمال العظيمة وحين يتم مستشر البلاد بقيمته العملية أكثر مما تحس بها الآن في عالم النظريات .

ثم ننظر الى المسألة من ناحية الديمقراطية الاجتماعية فزرى أنه يصعب كذلك تصور هذه الديمقراطية في العصر الحديث مقترنة بالجهل والأيمية . فالديمقراطية في صميمها من الناحية الاجتماعية ، معناها إتاحة فرص العمل والنجاح في الحياة للجميع . ولن يقول أحد إن هذا الرجل الأمي الجاهل تتاح له الفرص للعمل والنجاح في الحياة كما تتاح لسواه .

وستبقى الديمقراطية الاجتماعية إذن ديمقراطية نظرية ، حتى يتحقق هذا المشروع العظيم الذي يزود الملايين بشيء من أسلحة العلم الضروري ، يكافحون به في الحياة ، ويحاولون أن ينجحوا في هذا الكفاح بفضل هذا السلاح .

والديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية لا تتحققان الا بديمقراطية اقتصادية والتعليم يهد لهذه الديمقراطية الأخيرة خير تمهيد ، ذلك أنه يزيد مقدرة الأفراد على الكسب وإنماء الثروة الى حد معقول ، فهو من هذه الناحية تكلمة لمعنى آخر من معاني الديمقراطية لا يتحقق بدونه في عالم الواقع العملي المحسوس .

لمثل هذه المعاني نصف مشروع مكافحة الأمية الشعبية بأنه مشروع عظيم ، ولكنه يحمل معاني أخرى ويحقق أهدافا شتى ، شخصية لهؤلاء الأميين ، وقومية لهذه البلاد .

فأما الأهداف الشخصية - عدا ما ذكر من إتاحة فرص النجاح والمقدرة على الكسب - فإننا نذكر منها مكافحة أسباب المرض ، والذين زاروا الريف أو عاشوا فيه يدركون أن كثيرا من أسباب المرض يرجع إلى الجهل بوسائل الوقاية وبضرورة العلاج في وقته ، وإذا كان الفقير هو الذي يعوق الكثيرين عن هذه وتلك فإن الجهل يماونه ، وقد يقعد بالقادرين أيضا ويعوقهم عن الأخذ بوسائل العلاج .

ونذكر كذلك من هذه الأهداف رقى الزراعة والصناعة . فاليد الجاهلة لا تحسن القيام بالعمل كما تحسنه اليد المثقفة ، والفرصة أمام المتعلمين واسعة للتجديد والاقتراب ، أو على الأقل للانتفاع بالنصح والإرشاد ، بعكس الأميين الذين قد يضرون فلاحتهم وزراعتهم بإهمالهم لكل نصح وإرشاد .

وأما الأهداف القومية فنجدها واضحة في هذا المشروع العظيم إذا فهمنا أن كل نجاح شخصي في عالم الزراعة أو الصناعة هو نجاح قومي لا شك فيه وزيادة للثروة القومية لا شك فيها . ولكنها نجدها أوضح وأظهر حين ننظر إلى المستقبل ، فنراه قائما على الكفاح الاقتصادي في العالم ، هذا الكفاح الذي يحتاج إلى تجميع القوى الشعبية كلها في الميدان وفي مقدمتها العلم والصحة .

كل أمة مريضة أو جاهلة لن تفوز في هذا الصراع العالمي الجبار . والمتنظر أن تصبح مصر ميدانا للاستغلال الاقتصادي الهائل ، فيجب أن يستعد شعب مصر للمساهمة في هذا الاستغلال والانتفاع به إلى أقصى حدود الانتفاع . ولن يكون مستعدا إلا إذا كان متعلما سليم البنية ، بجميع المشروعات التي ترمى إلى تحقيق هذين الغرضين ترمى في الوقت ذاته إلى تحقيق الرخاء القومي والسيادة الاقتصادية في مقبل الأيام .



وقد حاول بعض من كتبوا عن هذا المشروع في الصحف اليومية والأسبوعية أن يوجهوا تنفيذ المشروع توجيها نظريا نخشى أن يكون هو الأساس الذي يبني عليه التنفيذ . ففى فورة الحماسة للمشروع - والمشروع يثير الحماسة حقا - راحوا يشيرون بما يستطيعه المتطوعون من جهود في هذا السبيل وضربوا الأمثلة بمصطفى كمال الذي كان يعلم الناس في الشوارع والطرق .

وهذه حماسة جميلة ، ولكننا لا نتردد في الخوف منها على المشروع . ونحن نسلم بوجود التطوع العام لهذه الفكرة القومية الجليلة ، ولكن التجربة القاسية علمتنا ألا نركن إلى التطوع في هذا الطور من حياتنا ، ومواجهة الحقيقة الأليمة خير من الاسترسال مع الأمل اللذيذ .

يجب إذن أن يقوم المشروع على أساس عملي آنرغيز التطوع ، حتى ولو وصل الأمر إلى التجنيد العام ، تجنيد المتعلمين في كل قرية وكل حي للمساهمة في المشروع .

والذي نراه أقرب إلى حقائق الأشياء أن يكلف بهذا الأمر المعلمون الإلزاميون فتكون المدرسة نهارا للصغار وليلا لل كبار في مقابل زيادة طفيفة في رواتب المدرسين . ونصف مليون من الجنيهات في العام ليس كثيرا على هذا المشروع العظيم .

ثم ينبغي ألا تلهينا الحماسة للمشروع عن النظر إلى الممكن وغير الممكن في البيئة المصرية المحوطة بظروف اقتصادية واجتماعية خاصة .

فكثيرا ما يكون المانع من التعلم مانعا اقتصاديا مجتعا مع رغبة الريفيين فيه كما يحدث غالبا لتلاميذ المدارس الإلزامية الذين يتغيبون عن المدرسة لحاجة أهلهم إليهم في كسب العيش والحصول على لقمة الخبز ، ثم يتعرضون للعقوبات التي ينص عليها قانون الإلزام .

فهذه ناحية يجب الالتفات إليها عند التفكير في إزالة الأمية أي تعليم الكبار الذين تجاوزوا سن الإلزام ، والذين تزيد أعباءهم المادية كثيرا على أعباء الأطفال الصغار ، وتزيد مشاغلهم اليومية تبعاً لهذه الأعباء .

وملاحظة ظروف هؤلاء الناس كقيلة بالاعتراض خطتنا لتعليمهم مع أعبائهم وظروفهم ..

وعلى أية حال فهذه إشارة إلى الطريق لا اقتراح كامل للتنفيذ ، أردنا بها فقط ألا ننساق مع الحماسة الوقتية في مثل هذا المشروعات القومية . والمشروع في يد اللجنة ونحن ننتظر على يديها الخير إن شاء الله .